

مشروع اقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024

أ.د. صالح صالح

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستخلص

يتناول هذا البحث التعريف بالمشروع الهام لإقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الاسلامية في الجزائر في اطار التحول لاهم منتج ومصدر للخدمات المالية الاسلامية في أفريقيا ، وسوف نتعرض للتطورات الجيوستراتيجية للصناعة المالية الاسلامية واهم معوقاتهما في الجزائر والتعريف بالمحاور الكبرى لمشروع ع توطين الصناعة المالية الاسلامية والتحولات النظامية المطلوبة والسياسات اللازمة لنجاح المنطقة واهم الاثار والمكاسب المتوقعة .

Abstract

This paper examines the main project definition in a larger area for the settlement of the Islamic finance industry in Algeria within the framework of the most important producer and exporter of Islamic financial services in Africa, will run the geostrategic developments of the Islamic finance industry and most important handicaps in Algeria and the great themes of the draft with the localization of the Islamic financial industry and regulatory changes required and the policies necessary for the success of the region and the most important monuments and the expected gains.

مقدمة

تشهد الصناعة الاسلامية مرحلة مهمة من مراحل نموها وتطورها وانتشارها وتزايد الاهتمام بها في البلدان الاسلامية وغيرها فقد بلغ حجمها 1800 مليار دولار مع نهاية سنة 2013 من المتوقع ان تصل الى 2000 مليار دولار في بداية 2015 وهي تنمو بمعدل يتراوح بين 15% الى 20% سنويا بمختلف فروعها من صيرفة إسلامية، و صكوك إسلامية، و صناديق استثمارية، و تأمين تكافلي .

فقد تطورت أصول الصيرفية الإسلامية لنصل الى 1300 مليار دولار سنة 2013 كما تطورت اصدارات الصكوك الاسلامية ضمن هذه الصناعة فتجاوزت قيمتها 100 مليار دولار سنويا، كما يواصل قطاع الصناديق الاستثمارية تطوره بإجمالي أصول تفوق 70 مليار دولار، وبالترافق مع ذلك تطورت صناعة

التأمين التكافلي وإعادة التأمين لتصل الى 20 مليار دولار وتوزع هذه الصناعة بين منطقة الخليج وماليزيا ودول الشرق الاوسط وأوروبا، بينما حصة البلدان العربية في شمال افريقيا تقترب من الصفر.

إن هذا التطور يستدعي رؤية جادة للتفاعل إيجابيا مع هذه المستجدات والتفكير الجدى في إقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية كجزء لا يتجزأ في إطار إيجاد البدائل الاستخلافية للمداخيل الريعية من خلال تطوير صناعة الخدمات المصرفية والمالية والفروع الاخرى بالاقتصاد الوطني. خاصة بعد ان أصبحت تجارة الخدمات تشكل نسب هامة ضمن الناتج المحلى العالمى وللتكتلات الإقليمية ومعظم البلدان وتساهم بنسب كبيرة في التجارة الدولية، وتأتى الخدمات المالية والمصرفية والانشطة المرتبطة بها في مقدمتها. ومع قراءة للتطورات المستقبلية التي تشير الى تغيرات استراتيجية كبرى في مصادر الطاقة والاحتياجات ، والاسواق ومناطق الانتاج والاستهلاك ، ومن هنا فان الامكانية متاحة لتطوير بدائل في قطاع الخدمات وخاصة المالية والمصرفية، وبالتالي فان السؤال الأساسي الذى يستدعى البحث والتحليل والاجابة هو هل يمكن إقامة منطقة كبرى للصناعة المالية الإسلامية بحجم أصول يزيد على 150 مليار دولار في آفاق 2024؟ وماهي الجوانب الاساسية لتوطين مؤسسات هذا المشروع والبنية التحتية المرتبطة به؟ وماهي آفاقه واثاره على الاقتصاد الجزائري وعلى التكامل الإقليمي والتعاون الجهوي ؟

ومن أجل تحليل هذا الاقتراح و ابراز طبيعة هذا المشروع فقد تم تقسيم هذه المداخلة الى المحاور التالية:

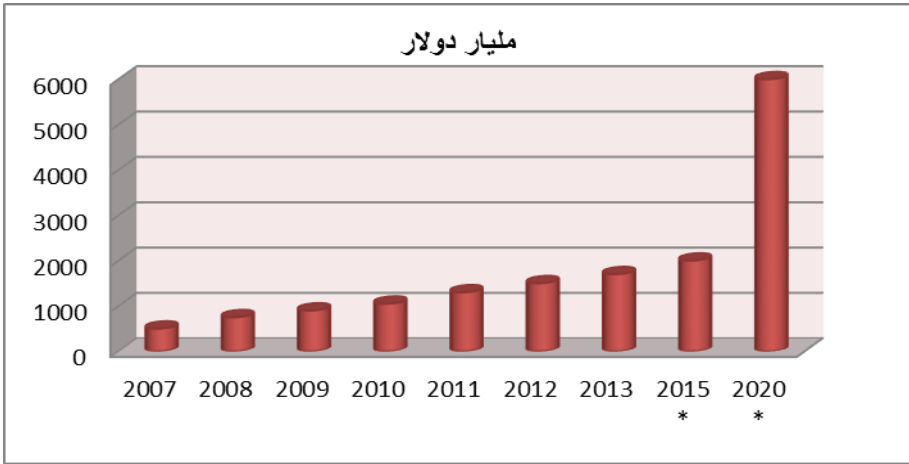
- الوضعية الحالية الإقليمية والعالمية لتطور الصناعة المالية الإسلامية.
- معوقات إقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية والمسارات المتوقعة وآثارها على الامن الاقتصاد الوطني.
- محاور مشروع توطين وإقامة البنية الأساسية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر .
- التحولات النظامية وطبيعة السياسات اللازمة لنجاح مشروع المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية
- الامكانيات والمكاسب الحقيقية لإقامة أكبر منطقة الصناعة المالية الإسلامية.

أولاً- الوضعية الحالية للاقليمية والعالمية لتطور الصناعة المالية الإسلامية

سوف نتعرض لتطور الصناعة المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها عبر العالم وتركيب أصولها، وتطبيقاتها وآفاق تطورها، والتحديات الاستراتيجية المرتبطة بالتأخر في اعتمادها.

1- تطور حجم المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها وتركيب أصولها عبر العالم

بلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية حوالي 1600 مليار دولار سنة 2013، ويُتوقع أن تصل مع نهاية سنة 2015 إلى 2000 مليار دولار والى 6000 مليار دولار في سنة 2020 ويتوقع أن تبلغ حوالي 8000 مليار دولار في آفاق 2024 وهي تنمو بمعدل يفوق أحيانا 20 % سنويا، كما هي مبينة في الجدول التالي:



شكل رقم (01): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2007-2020

. Source : *Global Islamic Finance Report 2013, Edbiz Consulting, 2013, p: 35*

* توقعات الباحث

إن هذه التطورات الكبيرة الحالية والمستقبلية تستدعي ضرورة الاستفادة من فرص توطين مؤسسات هذه الصناعة في الاقتصاد الجزائري وإقامة أكبر منطقة لها في إفريقيا.

2- تركيب أصول الصناعة المالية الإسلامية

أ- التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية: تتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على أكثر من 80 دولة في جميع قارات العالم وتنتشر في المناطق الهامة في كل من آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وباقي المناطق في أوروبا وأمريكا وإفريقيا، التي تبلغ حصتها حوالي 5% من إجمالي نشاط الصناعة المالية الإسلامية وتقترب حصة البلدان المغاربية من الصفر، وحصة أوروبا حوالي 4% والجدول التالي يوضح توزيع أصول المالية الإسلامية.

الجدول رقم 01: التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية سنة 2012

الوحدة: مليار دولار

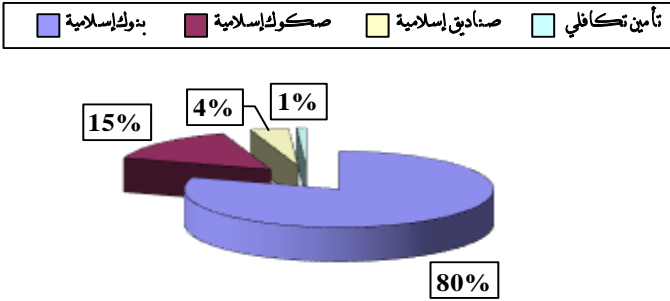
المجموع	التكافل	حقاتق لأسعار إسلامية	الصكوك الإسلامية	أصول الصيرفة الإسلامية	مجموعة الدول والمناطق
358	3	23	160	172	آسيا
536	7	29	66	434	دول مجلس التعاون الخليجي
600	7	0.2	1.7	591	الشرق الأوسط خارج دول الخليج
19	0.4	1.6	0.1	17	إفريقيا جنوب الصحراء
72	0	11	1	59.8	أخرى
1585	17	64	230	1274	المجموع

المصدر: ifsb, islamic financial services industry : stability report 2013, p9.

ب- التوزيع الفرعي القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية

وتشكل أصول المصارف الإسلامية حوالي 80% تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 15% والصناديق الإسلامية بنسبة 4%، والتأمين التكافلي بنسبة 1% ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : تركيب أصول التمويل الإسلامي سنة 2012



المصدر : تقرير شركة " بيتك للأبحاث "

ثانيا- معوقات إقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر والمسايرات الهتوقعة وأثارها على الالهن اللاقتصادي الوطني

لقد حالت مجموعة من المعوقات دون تطبيق الصناعة الإسلامية في الجزائر وهناك مجموعة من المسايرات المتوقعة للتعامل مع هذه الوضعية وسنركز على مسارين أساسيين متوقعين :

1 - معوقات إقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهم الاسباب الى تعيق توطين واقامة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في ثلاث مستويات هي :

المستوى الأول: ويتعلق بالتشريعات والقوانين التي تدمج المنظومة المالية الإسلامية ضمن

النظام المالي والمصرفي الجزائري، فرغم الترخيص لبعض البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي فانه لا يوجد قانون ينظم عمل الصناعة المالية الإسلامية الى اليوم، ولم تجر التعديلات المطلوبة على قانون النقد والقرض ولا على قانون الضرائب وعلى القانون التجاري، ولم تتخذ الاجراءات ذات الصلة المنظمة لعمل البنك المركزي . وبالتالي فإن هناك تأخرا كبيرا بالمقارنة مع المناطق الإسلامية الاخرى وبالذات الأوروبية المجاورة، كبريطانيا وفرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي وكلها تترابط علاقاتنا معها في اطار اتفاق الشراكة الذي سيتم بموجبه تحرير كلى للخدمات المالية والمصرفية في المدى المتوسط وبعض الدول قدمت التسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسات المالية الإسلامية ومنها فرنسا التي أصدرت مجموعة من القوانين أدمجت بموجبها

الصناعة المالية الإسلامية² في منظومتها المالية وتوسعى بريطانيا لتكون أكبر قطب وأهم عاصمة للصناعة المالية في العالم.

المستوى الثاني: ويرتبط بالجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية، فنلاحظ بأن الجزائر مازالت إلى الآن ليس لها بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الاعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، وبالتالي فهو أقل مما تم تجسيده في أوروبا وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أنها لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية ومؤسسات التامين التكافلية في العمليات الكبيرة المتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الربعية من المصادر الطاقوية غير المتجددة.

المستوى الثالث: يتعلق بالتكوين والتأهيل والتدريب والبحث العلمي، فنلاحظ بأن مؤسسات التعليم العالي مازالت بعيدة عن مستوى مثيلاتها في اسيا وأوروبا التي أدخلت برامج المالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي، وأنشأت مراكز أبحاث متخصصة لمتابعة تطورات هذه الصناعة ورصد الفرص الاستثمارية التي تتيحها لبلدانها، كما أنشأت العديد من مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة، والامر كذلك يتطور في البلدان الإسلامية الخليجية والأسبوية الأخرى، ولذلك فإن التردد والتخوف والنظرة غير الاستراتيجية جعلت الجزائر في المؤخرة على مستوى التدريب المهني والتكوين المتعدد الاختصاصات المتعلقة بهذه الصناعة.

2 - المسارات المتوقعة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية وإقامة أكبر منطقة لها في الجزائر واثارها على الامن الاقتصادي الجزائري

المسار الاول: استمرار الوضعية الخطيرة الحالية بتجاهل التطورات الجيوسراتيجية للصناعة المالية الإسلامية

يمكن ان يستمر تجاهل الاحتياجات الوطنية لتوطين مؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية، والاستفادة من آثارها الايجابية وتجاهل التطورات الجيوسراتيجية للصناعة المالية الإسلامية وهذا يعد من أخطر المسارات المتوقعة لانه يحرم الاقتصاد الجزائري من تحوله الى منتج لاحتياجاته التمويلية والاستثمارية الإسلامية، كما يحرمه من اكتساب حصة في سوق الصناعة المالية الإسلامية واستقطاب جزء من حركة رؤوس أموالها على المستوى الإقليمي والدولي، ويجعل الاقتصاد الجزائري مستهلكا لتلك الخدمات ومستوردا لها. وهذا يعد خطرا على الأمن

الاقتصادي. فالذي يتحكم في المدخرات والموارد المالية المتاحة هو الذي يتحكم في التمويل والاستثمار، ومن ثم في السيادة المالية والنقدية. ولذلك فهذا المسار ينسجم ويتناغم مع المشروع الأوروبي والفرنسي على الخصوص الذي يسعى لإقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الاسلامية في أوروبا وجعلها البوابة الرئيسية للدول الافريقية وخاصة الفرنكوفونية، وهذا ما أكد عليه التقرير الشهير للكاتبين جويني وباستري حيث جاء فيه على الخصوص في الفقرة الاخيرة قبل الخلاصة ما يلي:

(L'ouverture vers L'Afrique et le monde francophone : paris a encore la possibilité de jouer le rôle de « porte d'entrée » de la finances islamiques a destination de l'Afrique)³

إن خطورة هذا المسار هو عدم مراعاة خارطة التطورات المستقبلية الاقتصادية، والسياسية وما يرتبط بها من تحولات هامة ستنعكس على الموارد التمويلية الحالية من المصادر غير المتحددة والاضطرابات السياسية والاجتماعية وما يرتبط بها من اضطرابات، فالدراسات تشير بانه في حالة استمرار الاوضاع الحالية ستحدث اضطرابات سياسية وحالات مجاعة في بعض بلدان اتحاد المغرب العربي⁴.

المسار الثاني: الشروع الفوري في مشروع توطين متكامل للصناعة المالية الاسلامية في الجزائر

ان مراعاة خطورة تحول الجزائر الى دولة مستوردة للخدمات المالية الإسلامية ومحرومة من تلك الأصول المتحركة عبر العالم وأهميتها الاستثمارية والقدرات التنافسية الممكنة إكتسابها والمرتبطة بها، يتطلب الشروع في اتخاذ اجراءات توطين المنظومة المؤسسية للصناعة المالية الاسلامية لتحويل الجزائر عبر خطة استراتيجية إلى أكبر منطقة لاستقطاب الموارد المالية الإسلامية وتصدير خدمات الصناعة المالية الإسلامية في إفريقيا وأوروبا، تتكامل مع سائر الجهود في البلدان المغاربية والإسلامية وتحقق التوازن في المصالح مع سائر البلدان الأوروبية والمناطق الأخرى للصناعة المالية الاسلامية.

ان تحقيق هذا المسار يتطلب مراعاة مجموعة من المتطلبات وتوفير الظروف المناسبة وتأمين المناخات الأساسية وستعرض لذلك في المحور اللاحق.

ثالثاً-الجوانب المتكاملة لمشروع توطين وإقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

إن إقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يتطلب مراعاة مجموعة من الجوانب المتكاملة المتعلقة بتوطين مؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار وسوف تتناول تلك الجوانب فيما يلي:

1- الجوانب المتكاملة المتعلقة بفروع الصناعة المالية الإسلامية

إن توطين مؤسسات الصناعة الإسلامية وإقامة أكبر منطقة لها في الجزائر يتطلب مراعاة الترابط بين فروعها والتكامل بين منتجاتها وارتباطها بالتنمية المستدامة وهذا يستدعي إصدار التشريعات القيام بالإجراءات والسياسات اللازمة لإقامة المنظومة المؤسسية لفروع الصناعة الإسلامية التالية * :

- أ- المؤسسات المصرفية الإسلامية.
- ب- صناديق الاستثمار الإسلامية.
- ج- الصكوك الإسلامية.
- د- مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي.

2- الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المكمل للصناعة المالية الإسلامية

هناك بعض المؤسسات الهامة المكمل للصناعة المالية الإسلامية ومنها:

أ- مؤسسة الأوقاف التكافلية والتي تعد الأساس في إقامة القطاع الثالث في الاقتصاد الجزائري والذي يقوم على الجهود الخيرية التبرعية ويعد من القطاعات المتطورة في الدول المتقدمة.

و يتطلب الأمر إقامة مؤسسات القطاع الخيري في الاقتصاد الجزائري وتأطيره بالقوانين التي تيسر إنشاء المؤسسات الوقفية وتضمن حسن إدارتها وجودة خدماتها وشفافية مواردها وتعدد جهات مراقبتها، وتنوع منتجاتها التمويلية والاستثمارية.

ب- مؤسسة الزكاة التضامنية والتي تعد أهم مؤسسة للتوزيع المتوازن للثروات والمدخيل

للحد من الفقر وتحقيق التماسك المجتمعي بحكم حجم مواردها التي قد تصل الى 10 % من الناتج المحلي الجزائري، والتي يمكن أن تتكامل مع المنظومة المالية والضريبية الحالية التي عجزت عن الوصول الى الحصيلة الممكنة بسبب التهرب الجبائي وعدم انكشاف الثروات والمداخيل.

إن إقامة هاتين المؤسستين لا تترتب عنها نفقات عامة تتحملها الدولة بل سيؤدي إلى تخفيضها بما يعادل حجم الموارد الممكن تعبئتها من خلال الاوقاف والزكاة ويمكن تطوير مجموعة من المنتجات المتناسبة مع خصوصية الزكاة والأوقاف وتتكامل مع منتجات الصناعة المالية الإسلامية.

3- الجوانب المتعلقة بتحسين تنافسية بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار

إن نجاح الإجراءات اللازمة لإقامة منطقة كبرى للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يتطلب القيام بإجراءات حاسمة لتحسين تنافسية بيئة الأعمال وتأمين المناخات الملائمة للاستثمار عن طريق مجموعة من الآليات والتشريعات والمؤسسات اللازمة للقضاء على الاشكال المتعددة للفساد الاقتصادي التي جعلت الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات الأكثر فسادا وتحتل المراتب الأخيرة في التقارير الدولية والاقليمية المتعلقة بالتنافسية، ففي التقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي تأتي الجزائر في المرتبة 120 ضمن 138 دولة شملها التقرير⁵.

إن نجاح هذا المشروع مرتبط بتحسين مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري المتعلقة بتكلفة الاعمال والحاكمة وفعالية المؤسسات وجاذبية الاستثمار وتدخل الدولة، والبنية التحتية للتوزيع والبنية التحتية النقدية ورأس المال البشري وغيرها من المؤشرات الهامة .

4- الجوانب المرتبطة بالبنية الأساسية والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

إن أهم متطلبات نجاح مشروع إقامة منطقة كبرى للصناعة المالية الإسلامية هو المشروع في إيجاد البنية الأساسية لنموها وتطورها، ومنها مراكز الدراسات والابحاث المتخصصة في فروع المالية الإسلامية، ومكاتب الخبرة والاستشارة والمحاسبة والمراجعة والتدقيق المتكامل التي تضمن السلامة الشرعية والفنية والمالية، وتحقيق التكامل الوظيفي في المؤسسات المالية الإسلامية تلافيا للازدواجية داخل الهياكل التنظيمية، بالإضافة الى الرقابة المستقلة الخارجية في إطار المعايير ذات الصلة بمختلف العمليات والمنتجات والخدمات التي تقدمها مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

كما يتطلب الأمر إدماج تخصصات الصناعة المالية الإسلامية ببرامج مؤسسات التعليم العالي بمحتويات نظرية وتطبيقية تضمن الكفاءة المهنية التخصصية للمتخرجين على مستوى شهادات الليسانس والماستر وتعد بريطانيا حاليا من أهم الدول من حيث معاهد التدريب والتكوين الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية.

رابعاً - التحولات النظامية وطبيعة السياسات اللازمة لنجاح مشروع المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية

إن إقامة هذه المنطقة التي تضمن الامن الاقتصادي في المجال المالي والمصرفي في المدى المتوسط والطويل يتطلب إجراء تحولات نظامية تلعب فيها الدولة دورا محوريا، ومراعاة خصوصية السياسات المرتبطة بالمالية الإسلامية ومن بين أهم تلك التحولات نذكر:

1- التحولات المرتبطة بالنظام المصرفي: إن تطوير الصناعة المالية الإسلامية يتطلب القيام بمجموعة من التحولات على مستوى النظام المصرفي منها:

أ- إقامة منظومة مزدوجة من البنوك والمؤسسات المالية للصناعة المالية التقليدية والإسلامية

إن النظام المصرفي الحالي يقوم على آليات ومؤسسات الصناعة المالية التقليدية، ولذلك فإن الأمر يستدعي إدماج آليات ومؤسسات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية وما يتطلبه ذلك من مراعاة خصوصية كل نوع من المؤسسات وطبيعة الدور الذي يقوم به البنك المركزي، وهنا تقوم كل من مؤسسات الصناعة التقليدية والإسلامية بعملياتها في إطار خصوصياتها بحيث لا يسمح بالازدواجية في الصناعة المالية الواحدة وخاصة تلك المرتبطة بأسلوب النوافذ الإسلامية في المالية التقليدية.

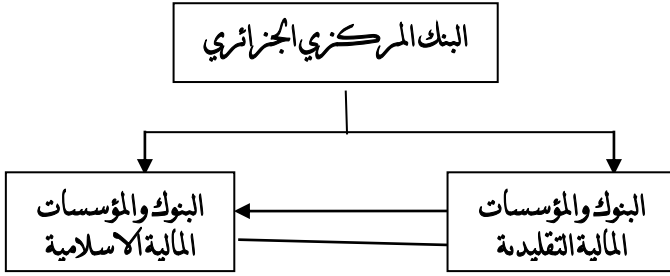
ب- تحويل أحد البنوك العامة الى بنك اسلامي يتكامل مع البنوك القائمة حاليا، وكذا السماح بمشاركة القطاع الخاص الجزائري في إنشاء بنوك ومؤسسات مالية إسلامية بالاشتراك مع الدولة ومع المستثمرين الأجانب في حدود الضوابط التي تضمن الحفاظ على السيادة، وتوازن المصالح.

ج- تحويل شركة تامين عامة الى شركة للتأمين واعادة التامين التكافلي في تعاون مع المؤسسات القائمة حاليا.

2- التحولات المرتبطة بتطوير وظيفة البنك المركزي: إن تحسين أداء البنك المركزي وترقية وظيفته في التعامل مع مؤسسات الصناعة المالية التقليدية والإسلامية يقتضي ابتداء الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحسن التنظيم والادارة الداخلية الجيدة والتقييد بضوابط عمليات المراجعة

والمراقبة في إطار نزاهة البنك المركزي واستقلالته. ومن بينها نذكر⁶:

العناصر الهامة لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحسابات، ومراقبة عمليات البنك المركزي، وضوابط مراقبة العملات وأنظمة المدفوعات والمعلومات المحاسبية واستخدام موارد البنك المركزي. ويقوم البنك المركزي الجزائري بوظيفته المزدوجة كبنك للبنوك بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية في الصناعة المالية التقليدية والإسلامية.



3- التحولات الخاصة بالنظام المالي

إن تطوير النظام المالي يعد من أهم خطوات تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وضمان نجاح توطين الصناعة المالية الإسلامية ويمكن التركيز على إجراء التحولات التالية :

أ- إدماج مؤسسة الزكاة في النظام المالي الجزائري مع مراعاة استقلاليتها في إطار خصوصيتها الشرعية في توزيع وإعادة توزيع الثروات والدخول

ب- إدماج مؤسسة الأوقاف ضمن آليات نظم الدعم والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر مع الحفاظ على استقلاليتها وشفافية مواردها ومرونة إدارتها .

ج- الاستفادة من دليل شفافية المالية العامة المعدل لسنة 2007 ، والمبادئ الإرشادية للنظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية الصادرة عن صندوق النقد الدولي⁷ وغيرها من الضوابط والمعايير الدولية في تحسين النظام المالي الجزائري .

4- التحولات المرتبطة بإدارة الموارد المالية :

إن تطبيق المنظومة المؤسسية للصناعة المالية الإسلامية يؤدي إلى الإدارة المستدامة للموارد المالية من المصادر غير المتجددة، ذلك أن الوضع الحالي لصندوق ضبط الموارد ، والتخصيص التمويلي لمشاريع البنية الأساسية وغيرها من المجالات ، لا تسمح باستثمار مستدام للموارد وهذا يتطلب :

أ- تحويل صندوق حفظ الموارد إلى صندوق سيادي يتم تسييره في إطار الاسترشاد بمبادئ ستياغو لإدارة الصناديق السيادية⁸ .

ب - توزيع استثمارات الصندوق السيادي الجزائري على محفظة متنوعة من الاستثمارات تضمن تحقيق العوائد المناسبة وتحافظ على الموارد للأجيال المتلاحقة ، ويشارك في امتلاك أصول الاستثمارات المنجزة بشكل دائم أو بصورة مؤقتة منتهية بالتمليك للمستفيدين كما هو الوضع في قطاع السكن .

ج - تحويل الصندوق السيادي الجزائري إلى أكبر المستثمرين في إطار الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية .

خامسا: الإمكانيات والهكاسب الحقيقية والتحديات المتوقعة لإقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية

إن الفرص متاحة لإقامة أكبر منطقة لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وهناك إمكانيات كبيرة لنجاحها وتحقيقها لمكاسب حقيقية، ويمكن أن تواجهها تحديات مستقبلية، وسوف تتعرض لتلك القضايا في النقاط التالية:

1- الفرص المتاحة والإمكانيات المتوفرة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية

إن خصوصية المجتمعات الإسلامية تجعل الفرص كبيرة لنمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية، والإمكانيات أكبر على مستوى الجزائر من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي بسبب الحرج المجتمعي من تعاملاته المصرفية ، ففي دراسة استطلاعية تبين بأن 50 ٪ من الجزائريين يفضلون منتجات المالية الإسلامية مقابل عدد محدود يفضل البنوك التقليدية⁹ والإمكانية المتاحة على مستوى مستهلكي خدمات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر والتي وصل عدد سكانها إلى 40 مليون وستتجاوز 50 مليون بحلول سنة 2024 ، بالإضافة إلى الإمكانية المتعلقة بمنطقة أفريقيا التي تضم حوالي 500 مليون مسلم يمكن أن تكون الجزائر بوابة للمصالح المالية المتوازنة مع البلدان الإفريقية في مجال الإقامة وتطوير الصناعة المالية الإسلامية .

وهناك إمكانيات كبيرة لتطوير منطقة للمالية الإسلامية خاصة في ظل الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الجزائر في مخططاتها والتي تجاوزت 500 مليار دولار منذ 2001 والتي ستتجاوز هذا المبلغ خلال المخططين الخماسيين 2015-2024، والحاجة إلى التوظيف المستدام للعائدات البترولية والتحول من وضعية الاتفاق الحالية إلى التخصيص الاستثماري الذي يضمن مصالح الأجيال المتلاحقة.

2- المكاسب الحقيقية والأثار الإيجابية لتوطين الصناعة المالية الإسلامية

إن من أهم المكاسب والأثار الإيجابية للمالية الإسلامية هو ارتباط صيغ الاستثمار وأساليب التمويل بالحركية الاقتصادية التي تنمي الاقتصاد الحقيقي ، وانخفاض تكاليفها على مستوى المؤسسة الاقتصادية وهي الأكثر ملائمة لتطوير المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية تعد من أفضل البدائل في مكافحة الفقر، فضلا عن مقدرتها الاحتوائية للازمات الاقتصادية وفي هذا المجال فإن القدرات الاستقطابية للموارد والمدخرات لقطاع الأعمال الخاص وقطاع العائلات والأفراد في المهن والصناعات المختلفة وتحويلها لتنمية الاقتصاد الحقيقي وتحقيق معدلات أرباح في المشاريع المتعددة في البرامج التنموية يؤدي إلى إدماج القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) في تمويل البرامج التنموية العامة .

كما أن تلك القدرات الاستقطابية ستشمل الموارد المالية العامة عن طريق التحول الفوري إلى الاستخدام والتوظيف الاستثماري الذي يحقق عوائد ويحافظ على الثروات السيادية من خلال تنوع محفظة الاستثمارات في البنية الأساسية فالانتقال إلى الأساليب الجديدة في إطار المنطقة الصناعية الكبيرة للمالية الإسلامية يجعل إنجاز شبكة الطرق السيارة في المنطقة الشمالية التي تبلغ طولها 3000 كلم بتكلفة تبلغ حوال 17 مليار دولار في المشروع الشمالي الأول، وبطول 5770 كلم بتكلفة 31 مليار دولار في المشروع الشمالي الثاني¹⁰ وشبكة الطرق السيارة الدولية الصحراوية وكذا إنجاز البرامج السكنية الجديدة تحقق عوائد للدولة وللقطاع الخاص عن طريق الصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات وكل ذلك في إطار الانتقال من وضعية صندوق ضبط الموارد الى صندوق سيادي استثماري وإشراك الاستثمار الأجنبي في إنجاز مشاريع البرامج التنموية .

3: التوزيع المتوقع للصناعة المالية الإسلامية على فروعها في المنطقة الكبرى خلال المخططين الخمسين 2015 - 2024

يمكن تقدير التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في المنطقة الكبرى خلال فترة المخططين الخمسين، كما هو موضح في الجدول اللاحق:

الجدول رقم 02: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية خلال الفترة 2015 - 2024
الوحدة : مليار دولار

الأصول المقدره والمتوقعة	الفروع
90	الصكوك الإسلامية
20	صناديق الاستثمار الإسلامية
15	البنوك الإسلامية
02	التكافل
10	الزكاة
03	الأوقاف
150	المجموع

المصدر: انظر التهميش، استخدام مصادر متنوعة.
الخاتمة

إن تطور الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها الجغرافي وامتدادها العالمي يستدعي التوطين المتكامل لفروعها الأساسية من بنوك وصناديق استثمار وصكوك إسلامية ومؤسسات تكافل وإعادة تكافل، وإقامة المؤسسات المكملة لها كمؤسسة الأوقاف الخيرية، ومؤسسة الزكاة التضامنية.

اولا: النتائج

- تحول منتجات الصناعة المالية الإسلامية الى منتجات عالمية ليست خاصة بالمسلمين وحدهم.
- التعامل غير الجاد مع حركية الصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي ومحدودية التفاعل التوطيني لمنظومتها المؤسسية ومستجداتها، يخل بالأمن الاقتصادي للجزائر وسائر البلدان المغاربية في المدى المتوسط والطويل.
- إن إقامة أكبر منطقة للصناعة المالية الإسلامية يدخل في صميم البحث عن البدائل الاستخلافية للثروة البترولية في قطاع الخدمات المالية.

- إقامة المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية يساهم في التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي، ويضمن توازن المصالح الاقتصادية في معاملاتنا الخارجية.
- إقامة المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية يتطلب إصلاحات مهمة على مستوى الموازنة العامة، والالتزام بضوابط إدارة الفوائض النفطية ومبادئ استثمارها، والحد من الفساد الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

ثانياً: المقترحات

- 1- تبني مشروع توطين الصناعة المالية الإسلامية والشروع في إنجاز حزمة القوانين والتشريعات المتكاملة المتعلقة بتطبيق المالية الإسلامية لإقامة أكبر منطقة في الجزائر .
- 2- إدماج برامج المالية الإسلامية المتخصصة في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل وانشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الاسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها .
- 3- إقامة المنظومة المؤسسية للمالية الإسلامية بما فيها من بنوك وصناديق استثمار إسلامية ومؤسسات تأمين تكافلي وعادة تأمين ومؤسسات الاوقاف والزكاة .
- 4- اتخاذ السياسات الاقتصادية والمالية والتفدية والملائمة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية وإدماجها في المنظومة المصرفية والمالية وإقامة أكبر منطقة لصناعة المصرفية الإسلامية في بلدان اتحاد المغرب العربي.
- 5- الاستفادة من الإتاحة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل بالمشاركة وانخفاض تكاليفها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية، في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- 6- انشاء صندوق سيادي والانتقال الى التخصيص الاستثماري لموارده وتوزيعها على محفظة متنوعة يكون الاستثمار المحلى في مشاريع البنية الاساسية للبرامج العامة الخماسية جزء هام منها عن طريق الصكوك وصناديق الاستثمار.

NOTES

¹ - *Source : Global Islamic Finance Report 2013, Edbiz Consulting, 2013,p:35*

² REPUBLIQUE .FRANCAISE, D.G.F.P, INTRUCTION

- 23/07/2010- REGIME APPLICABLE AUX OPOPERATIONS D'IJARA.

-25/02/2009 - REGIME APPLICABLE AUX OPOPERATIONSDE MURABAHA ET AUX SUKUK.

-24/08/2010 - REGIME APPLICABLE AUX OPERATIONS D'ISTISNA.

- 24/08/2010 - REGIME APPLICABLE AUX SUKUK DINVESTISSEMENT.

³ Paris EURO place, RAPPORT Jouini et pastre, 2008, P124.

⁴ ATLAS MONDIAL des Matière première des ressources stratégique, E-Autrement, PARIS,

2013,P :69.

* سيتم خلال هذا المؤتمر اقتراح 7 مشاريع متعلقة بتوطين الصناعة المالية الاسلامية.

⁵ WORLD ECONOMIQUE FORUM, THE GLOBAL ENABLING TRADE REPORT 2014, P 52, 53.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، ص 69 .

6 مراجع : مساءلة وتأكيديات البنك المركزي، إطار حسن التنظيم والإدارة الداخلية، ص 91، 92 .

7 - صندوق النقد الدولي، النظم المالية للصناعات الاستخراجية التصميم والتطبيق، ادارة الشؤون المالية 2012 .

- صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، 2007 .

8 - مراجع : صندوق النقد الدولي، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، 2010 .

9 - دراسة استطلاعية لمعهد غالوب لصالح البنك الدولي في تقديره لفرض الصناعة المالية الاسلامية

¹⁰ Park Dae Won, L'Algérie 2028 le défi relevé, Edition forum, p23.